الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاحد 23 يوليو 2017

ضمن "كونسورتيوم" من البنوك.. وبتكلفة إجمالية للمشروع 143 مليون دولار

"برقان" يوقّع عقد تمويل "سيتي لاند مول" بدبي بـ 94 مليون دولار

أعلن بنك برقان عن توصله إلى اتفاق استراتيجي مع مجموعة «سيتي لاند» لتمويل مشروع «سيتي لاند مول» بمدينة دبي، والذي ستصل تكلفته إلى 94,2 مليون دولار.

وأشار البنك في بيان صحافي، إلى أن هذه الصفقة الممولة من قبل كونسورتيوم من البنوك تتضمن بناء مجمع على مساحة 2,2 مليون قدم مربعة، وسيشكل وجهة عائلية من الطراز العالمي، وتعكس الصفقة حضور بنك برقان المتنامي في المنطقة، كما تعزز موقعه كمؤسسة إقليمية مالية قوية ورائدة.

وسيتضمن المشروع الضخم، الذي تبلغ تكلفته نحو 142,7 مليون دولار، حديقة مركزية مفتوحة تجعله من أكثر الأماكن تميزا في المنطقة وحول العالم ومركز جذب سياحي مميز.

وستوفر الحديقة تجارب متنوعة للرواد والزوار، وهي بمنزلة نسخة مصغرة من حديقة المعجزات الشهيرة،

وستحتوي الحديقة على شجرة يابانية يمتد عمرها لأكثر من 300 عام، إلى جانب مضمار للجري طوله 500 متر، إضافة إلى حديقة مائية للأطفال وحديقة على سطح المبنى ومدرج، فضلا عن العديد من المعالم المائية الأخرى. وسيتم تنفيذ «سيتي لاند مول» من قبل تكتل اقتصادي في دولة الإمارات، ليكون وجهة التسوق الوحيدة التي سيتم افتتاحها عام 2018 في مدينة دبي.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس المديرين التنفيذيين في بنك برقان رائد الهقهق: «يملؤنا الفخر والسعادة لكون بنك برقان أحد البنوك الرئيسية في تمويل أول وجهة للتسوق من وحي الطبيعة في العالم».

وأضاف أن هذا المشروع الجديد يعكس بعد نظر «برقان» في الاستفادة من فرص النمو المتزايدة فور ظهورها، ويظهر التزامه بالتطوير المستمر لتلبية احتياجات السوق المختلفة، مؤكدا استمراره في المساهمة في المشاركة في تطوير المنطقة وتحسين حياة المجتمعات المحلية فيها.

وأوضح أن بنك برقان بصفته مؤسسة مالية مؤثرة ينظر إلى «سيتي لاند مول» على أنه استثمار جاذب، مبينا أن 30٪ من المساحات التجارية المتاحة تم حجزها بالفعل من قبل علامات تجارية عالمية وكبيرة، ما سيشكل نجاحا كبيرا. كما أعرب عن فخر البنك بتوقيع هذه الاتفاقية المحورية التي ستسهم في دفع نموه الإقليمي.

ومع انتشاره المدروس عبر 29 فرعا في الكويت، و186 فرعا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، يأتي بنك برقان في المرتبة الثانية من حيث الأصول بين البنوك التجارية في السوق الكويتي، ويعد من المؤسسات المالية الإقليمية القوية، كما يحصد بشكل متواصل أعلى التصنيفات الائتمانية في المنطقة من قبل وكالات «ستاندرد آند بورز» و«فيتش» و«موديز».

برنامج الإصلاحات الشاملة تغلّب على أسباب إعاقة النشاط الاقتصادي

"الوطني": الاقتصاد المصري دخل مرحلة التعافي

تسارع وتيرة نمو الاقتصاد المصري إلى 5٪ بحلول 2019

تعويم الجنيه تغلّب على شح العملات الأجنبية

تقلص العجز بالموازنة إلى 8٪ من الناتج المحلي بالعام المالي 2018/2017

تراجع التضخم بنهاية 2017 مع تشديد السياسة النقدية واستقرار الجنيه

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الاقتصاد المصري دخل مرحلة التعافي في أعقاب التباطؤ الشديد الذي مر به في 2016، حيث أدى قرار تعويم الجنيه وإطلاق برنامج الإصلاحات الشاملة إلى التغلب على شح العملات الأجنبية الذي كان سببا في إعاقة النشاط الاقتصادي.

وقد أدى تطبيق الإصلاحات المالية في 2016 إلى إحداث تأثيرات إيجابية بالفعل على عجز الموازنة، كما ساعدت اتفاقية قرض صندوق النقد الدولي البالغ قيمته 12 مليار دولار في تعزيز الثقة بين المستثمرين، وأدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في الاحتياطات الأجنبية خلال السبعة أشهر الأخيرة.

ويتوقع أن تؤدي الإصلاحات إلى تشديد السياسة المالية والنقدية، وان يكون الاستثمار الأجنبي هو الدافع الرئيسي للنمو، وان يتلقى قطاعا الصادرات والسياحة في الوقت ذاته دعما من ارتفاع تنافسية العملة وإمكانية تحسن البيئة التشغيلية.

وقد بدأت آثار ذلك تنعكس بالفعل مع تحسن هذين القطاعين في الربع الأخير من 2016 والربع الأول من 2017. فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية مدفوعة من قبل التعهدات الكبيرة التي تلقتها من المؤسسات الدولية.

وقد لا تتحقق تلك التوقعات في حال عدم إحراز تقدم في الإصلاحات، وإن كانت الأمور تسير على ما يرام حتى الآن على هذا الصعيد. وبالفعل، قدم صندوق النقد الدولي تقييما إيجابيا، إذ أيد دفع الشريحة الثانية من القرض الممنوح لمصر. حيث رأى الصندوق أن السلطات قامت باتخاذ تدابير مهمة من شأنها ان «تضع الدين العام على الطريق نحو الاستدامة». كما تشير آخر الأرقام ايضا إلى انه يتم إحراز تقدم في السيطرة على العجز المالي.

من جانب آخر، فإن قرار مصر قطع العلاقات مع قطر لن يكون له على الأرجح تأثير كبير على الاقتصاد المصري. حيث يقيم في قطر نحو 250 ألف مصري ولم يطلب منهم المغادرة ويقومون بتحويل 4ـ5٪ فقط من إجمالي التحويلات المالية. وفي حين تقوم قطر بإمداد أكثر من 60٪ من واردات مصر للغاز الطبيعي المسال في 2016، إلا ان تلك الشحنات لم يتم وقفها حتى الآن. في الوقت ذاته، صرحت السلطات المصرية ان الاستثمارات القطرية في مصر لن تتأثر، على الرغم من أن قطر تمثل ما بين 1ـ2٪ فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن المتوقع ان يواصل الاقتصاد تحسنه خلال 2017 على الرغم من التحديات الناتجة عن الموقف المالي والنقدي الأكثر تشددا. ويتوقع ان يبلغ متوسط النمو 3,0٪ خلال السنة المالية 2017/2016، مرتفعا من 2,3٪ عن السنة المالية السابقة. إلا انه من المتوقع ان تتسارع وتيرة النمو الى 4٪ في السنة المالية 2018/2017 والى 5٪ في السنة المالية 2019/2018.

تعافي الاقتصاد

بعد تباطؤ الاقتصاد المصري بشدة خلال العام 2016، بدأ النمو يستعيد عافيته بنهاية العام. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3,5٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بمتوسط نمو لم يتخط 2٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016. ونتج هذا التحسن إلى حد كبير عن التحسن في قطاع التصنيع الذي سجل نموا بنسبة بلغت 6,4٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2016. في حين ظل النمو ضعيفا في باقي القطاعات.

وقد بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاستمرار في التحسن خلال الربع الأول من عام 2017. حيث شهد هذا الربع تحسنا طال انتظاره في قطاع السياحة. وارتفع عدد السياح القادمين لمصر إلى نحو 580 ألف سائح في المتوسط خلال الربع الأول من عام 2017. وعلى الرغم من ان هذا الرقم يعد أدنى بكثير من القدرة الاستيعابية للقطاع، إلا انه ارتفع بنسبة 49٪ على أساس سنوي. وانعكس هذا التحسن في انتعاش مؤشر الإنتاج المصري الذي سجل نموا بنسبة بلغت 81٪ على أساس سنوي في مارس.

وما يزال القطاع متأثرا بالمخاوف الأمنية بعد إسقاط الإرهابيين لطائرة الركاب الروسية في أكتوبر 2015. وبالفعل لاتزال بعض الدول الأوروبية تحذر او تمنع مواطنيها من السفر إلى مصر. وما تزال السياحة، والتي بدأت معاناتها منذ انطلاق الربيع العربي في عام 2011، تحت معدلاتها الطبيعية، حيث يقدر تراجع عدد السياح القادمين حوالي النصف عن مستواه في العام 2010.

كما أشار مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مؤسسة «ماركيت» إلى عودة النمو، إلا انه قد يشير الى نمو ضئيل نسبيا. حيث ارتفع المؤشر من مستواه المنخفض البالغ 42 نقطة في نوفمبر 2016 إلى 47 نقطة في يونيو. وعلى الرغم من تحسن المؤشر، إلا انه لا يزال عند مستوى نمو يعادل 2٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم ذلك، أظهر المؤشر نموا قويا في الصادرات على وجه الخصوص. فقد ارتفع مكون الصادرات إلى أعلى مستوى يحققه منذ نشأته مع تسجيله 54,8 نقطة في مايو.

باقي التفاصيل على موقع "الأنباء"

تقرير الشال

ضعف النظام المحاسبي سمح بتضخم "حساب العهد"

تطرق تقرير الشال الى بيان وزارة المالية حول تضخم حساب العهد والذي بلغ وفقا للحساب الختامي للسنة المالية 2016/2015 نحو 3,8 مليارات دينار، أو نحو 19,2٪ من حجم اعتمادات الموازنة العامة الضخمة للسنة المالية 2018/2017.

ومن الطيب أن تصدر وزارة المالية بيانا فيه تفصيل لهذه المبالغ، وأن تؤكد أنها مصروفات بمستندات وإن تأخرت، ولكن تسويتها تخلفت لمبررات مختلفة، ما هو غير طيب، هو أن هناك خللا في النظام المحاسبي والرقابي للموازنة العامة ليسمح بضخامة تلك المبالغ ونموها بدلا من انخفاضها.

تفاصيل الرقم وفقا للبيان، عبارة عن إجماليات، وذلك لا يكفي لوقف تساؤلات الناس حول سلامتها، أو على الأقل دقتها، وذكر البيان أمثلة سوف نعرض للبعض منها من زاوية التأكيد على عدم كفاية تفاصيلها.

أكبر الأرقام يبلغ نحو 1,4 مليار دينار، وتلك مبالغ تم تحويلها لجهات تابعة في الخارج، وتشمل البعثات التمثيلية، والمكاتب الصحية والثقافية والعسكرية، وبعض هذه الجهات تحديدا مكان شبهة. ويفترض من باب الدقة، تقديم بيانات تفصيلية عن كل جهة ضمنها، وذلك ما يسمح بوزن الحجم والمدى الزمني للتأخير لكل جهة، ومبرراته، ويفتح طريق المساءلة إن كان هناك ما يستحق المساءلة. المبلغ الكبير الآخر هو 951,3 مليون دينار، وهو إجمالي عهد مصروفات تحت تسويتها على بنود مصروفات السنة المالية 2016/2015 فقط، ومن المرجح أنه بعد مرور سنة وربع السنة على ظهور تلك البنود، لم توافق وزارة المالية على قيدها في حساب العهد، وذلك يمثل تسيبا وضعفا في النظام المحاسبي. أما إن كان بعضها خاصا بنفقات لسنوات لاحقة وفقا للعقود المبرمة مع الجهات الحكومية، فيفترض أن يعتمد في كل موازنة، أي كل سنة مالية، ما هو مستحق للسنة المالية الجارية فقط، ولا عذر في قيد التزامات تم تأخير سدادها لجهات حكومية، مثل متأخرات سداد دعم الوقود أو المشتقات البترولية.

وثالث المبالغ الكبرى هو عهد مبالغ تحت التحصيل للسنة المالية 2016/2015، والبالغ 761,3 مليون دينار، ويمثل سداد مبالغ، والتأخر في تحصيل المستحقات مقابلها لصندوقي شراء الود السياسي، أو صندوقي المتعثرين والأسرة، والمؤكد أن ذلك يمثل ضعفا في كفاءة نظام التحصيل.

6٪ انخفاض سيولة السوق العقاري بالنصف الأول

ذكر تقرير الشال الاقتصادي ان سيولة سوق العقار انخفاض خلال يونيو 2017، مقارنة بسيولة مايو 2017، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات 177,7 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما 44,4٪ عن مثيلتها في مايو الماضي، البالغة 319,5 مليون دينار، بينما انخفضت 12,2٪ مقارنة مع يونيو 2016.

وتوزعت تداولات يونيو 2017 ما بين 163,5 مليون دينار، عقودا، و15,2 مليون دينار، وكالات، في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 446 صفقة، توزعت ما بين 387 عقودا و59 وكالات، وحصدت محافظة مبارك الكبير أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 161 صفقة وممثلة بنحو 36,1٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتهما محافظة حولي بـ 124 صفقة أو نحو 27,8٪، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من التداولات بـ 35 صفقة أو بنحو 7,8٪ من الإجمالي.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية 2017 حتى يونيو 2017، أي النصف الأول من العام، بمثيلتها من 2016، نلاحظ انخفاضا، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من 1,38 مليار دينار إلى 1,30 مليار دينار، أي 5,9٪. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة ـ6 شهورـ عند المستوى ذاته، فستبلغ قيمة تداولات السوق ـعقودا ووكالاتـ 2,59 مليار دينار، وهي أعلى بما قيمته 95,6 مليون دينار عن مجموع السنة الماضية، ذلك لأن تداولات النصف الثاني من العام الفائت كانت ضعيفة، أي ارتفاع 3,8٪، عن مستوى 2016، الذي بلغت قيمة تداوله 2,5 مليار دينار.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص 115 مليون دينار منخفضة بنحو 29,8٪ مقارنة مع مايو 2017، عندما بلغت 163,8 مليون دينار، وتمثل ما نسبته 64,7٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 51,2٪ في مايو 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا 100,3 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى 14,7٪ مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 366 صفقة مقارنة بـ 486 صفقة في مايو 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص 314,3 ألف دينار.

وانخفضت، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى 50,5 مليون دينار، أي بانخفاض 44,8٪ مقارنة مع مايو 2017، حين بلغت 91,5 مليون دينار، وانخفضت مساهمته بشكل طفيف من جملة السيولة إلى 28,4٪، مقارنة بما نسبته 28,6٪ في مايو 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا 61,1 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 17,3٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 10,9 ملايين دينار، أي انخفاض 82,7٪ مقارنة مع مايو 2017، حين بلغت 62,8 مليون دينار. وانخفضت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى 6,1٪ مقارنة بما نسبته 19,7٪ في مايو 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا 38,7 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى 71,9٪ مقارنة بمتوسط 12 شهرا.

"بيان": 456 مليون دينار أرباح 29 شركة بنمو 17٪

قال تقرير إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار ان عدد الشركات التي أفصحت عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول المنقضية من العام 2017 وصلت إلى 29 شركة مع نهاية الأسبوع الماضي، وذلك بما فيها الشركات ذات السنوات المالية المختلفة، محققة ما يقرب من 456,40 مليون دينار أرباحا صافية بارتفاع 16,72٪ عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016. وقد حاز قطاع البنوك على نصيب الأسد من هذه الأرباح، حيث أعلنت 10 بنوك من أصل 12 بنكا مدرجا في البورصة عن أرباح نصف سنوية بلغت نحو 387,98 مليون دينار وبزيادة 8,63٪ عن نتائجها في النصف الأول من العام الماضي، والتي كانت 357,15 مليون دينار.

هذا، ووصلت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت مع نهاية الأسبوع المنقضي إلى حوالي 26,96 مليار دينار، محققة ارتفاعا 0,91٪ مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق والذي كان 26,72 مليار دينار تقريبا. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي إلى 6,12٪ وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25,41 مليار دينار.

ويشهد السوق حالة عامة من الترقب والحذر نتيجة لبعض العوامل المحيطة به سواء كانت خارجية أو داخلية، فمن جهة يترقب المتداولون ما ستسفر عنه الأوضاع الجيوسياسية خلال الفترة القادمة خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة حاليا وتأثير ذلك على أداء أسواق الأسهم الخليجية بشكل عام وليس بورصة الكويت وحدها، هذا بالإضافة إلى ترقب المتعاملين في البورصة لإفصاحات الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الحالي من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى إحجام بعض المستثمرين عن الاستثمار في السوق لحين اتضاح الرؤية.

وزارة المالية

إعلان

الموضوع: المزايدة رقم 2016/2-2017، الترخيص بالانتفاع وإدارة واستغلال موقع بغرض تقديم خدمة القهوة والمشروبات الساخنة والباردة طبقاً للمواصفات العالمية لمبنى (18) الدور الأرضي بمجمع الوزارات.

تعلن وزارة المالية عن طرح المزايدة المذكورة أعلاه بالظرف المختوم، ويمكن الحصول عليها من قسم الإيرادات بالوزارة الكائن في مجمع الوزارات الدور الأرضي مبنى رقم 11 في مواعيد الدوام الرسمي اعتبارا من يوم الأحد الموافق 23/7/2017، وذلك مقابل رسم وقدره (-/75 د.ك) لا يرد، كما يجب على كل مزايد حضور الاجتماع التمهيدي الذي سيعقد يوم الأحد الموافق 13/8/2017 في مجمع الوزارات مبنى (18) بالدور الثاني في تمام الساعة العاشرة صباحاً.

وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الواحدة من ظهر يوم الخميس الموافق 24/8/2017، وتسلم العطاءات إلى قسم المناقصات بالوزارة المذكورة بمجمع الوزارات الدور الثالث مبنى رقم (11) وتسري العطاءات لمدة 90 يوما من تاريخ فض المظاريف.

إعلان

تعلن شركة النقل العام الكويتية عن رغبتها في طرح المناقصة العامة رقم (2017/12) الخاصة باستئجار نظام إدارة ومراقبة المركبات التابعة للشركة المؤجرة لوزارة التربية بموجب المناقصة رقم (م.ع/2017/2016/27) طبقاً للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة بكراسة شروط المناقصة.

ويمكن الحصول على كراسة شروط المناقصة من صندوق الشركة الكائن بمبنى الإدارة الرئيسي (بالمرقاب) شارع عبد العزيز حمد الصقر - الدور الأرضي.

الطرح	الأقفال	سعر كراسة الشروط	الكفالة البنكية
2017/7/23	2017/8/6	75 د.ك	5% صالحة لمدة 90 يوم

سيعقد الإجتماع التمهيدي يوم الاثنين الموافق (2017/7/31) بتمام الساعة (10:00) العاشرة صباحاً بمبنى الإدارة الرئيسي بالمرقاب بالدور الرابع قاعة الإجتماعات رقم (2).

آخر موعد لتسليم العطاءات يوم (الأحد) الموافق (2017/8/6) بالصندوق رقم (3) الكائن بالدور الرابع بالمقر الرئيسي للشركة بتمام الساعة (12:00) الثانية عشر ظهراً.

• لمزيد من الاستفسار عن الجانب الفني يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية:-

- إدارة النقل الخاص
مباشر 8446 2232 965 +
فاكس 8870 2232 965 +
8825 2232 965 +

لمزيد من الاستفسار عن الجانب القانوني يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية: -

- إدارة المناقصات والعقود
مباشر 22328454 965 +
فاكس 22328870 965 +

E-mail: Tenders&auctions@kptc.com.kw

شركة النقل العام الكويتية
KPTC
Kuwait Public Transport Company